# شرح يانع الثمر

## في مصطلح أهل الأثر

لفضيلة الشيخ

د. عبد الباري بن حماد الأنصاري

miraath.net

ميراث الأنبياء

بسم الله الرّحمن الرّحيم

يسر موقع ميراث الأنبياء وضمن فعاليات دورة الإمامِ ابن قيّم الجوزيَة الشَرعية السّابعة المقامةِ بالمدينة النّبوِيَّة عام ثلاثة وثلاثين وأربعمئة وألف هجرية أن يقدم لكم تسجيلا لدروسٍ في شرح كتاب يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر ألقاها فضيلة الشيخ الدكتور عبد الباري بن حماد الأنصاري-حفظه الله تعالى -نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن ينفع بها الجميع.

## الدّرس الرابع

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللهم اغفر لشيخنا [.....][1] والحاضرين.

## المتن:

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

والثالث من أقسام المردود: المعضل، اسم مكان من أعضل.

وهو لغة: من الإعضال، وهو الإعياء. يقال: داء عضال أعيى الأطباء.

وفي الاصطلاح: كل سند سقط اثنان أو أكثر على التوالي.

مثاله: الشافعي عن مالك عن أبي هريرة بإسقاط أبي الزناد والأعرج.

والرابع من أقسام المردود: المنقطع، وهو لغة: من القطع، وهو الفصل.

واصطلاحًا: كل سند سقط منه واحد أو اثنان أو أكثر بالتوالي أم لا.

مثاله: مالك عن ابن عمر بإسقاط نافع.

---

(١) كلمة غير مسموعة.

والخامس من أقسام المردود: المدلس، وهو لغة: من الدلس، وهو اختلاط الظلام بالنور.

واصطلاحًا: قسمان:

الأول: تدليس الإسناد: بأن يروى عمن عاصره أو لقيه بصيغة توهم السماع؛ كعن فلان، أو قال، أو أن؛ كما قال علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة، فقال: الزهري، فقيل له: حدثكم الزهري، فسكت، ثم قال: الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

والثاني: تدليس الشيوخ: وهو أن يصف شيخه بصفة غير معروف بها؛ كقوله: أخبرني الثقة، والحال أنه ليس بثقة.

وقد ذمَّ التدليس بقسميه أكثرُ العلماء، قال شعبة: لئن أزني أحب إلي من أن أدلس.

وروي عن الشافعي أنه قال: التدليس أخو الكذب، وقال: من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصحية في الصدق حتى يقول: حدثني أو سمعت.

قال الحاكم: أهل الحجاز، والحرمين، ومصر، والعوالي، وخراسان، والجبال، وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان، وما وراء النهر لا نعلم أحدًا من أئمتهم دلسوا.

قال: وأكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، وأول من أحدث التدليس ببغداد أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي، ومن دلس من أهلها إنما تبعه في ذلك.

وقد ألَّف الحافظ ابن حجر كتابًا في طبقات المدلسين.

والفرق بين التدليس والإرسال الخفي: أن التدليس رواية المعاصر الذي عرف لقاؤه بمن روى عنه بخلاف الإرسال الخفي، فإنه رواية

المعاصر الذي لم يعرف لقاؤه.

ويعرف عدم الملاقاة: بإخبار الراوي عن نفسه بعدمها، أو بإخبار إمام مطلع به.

الشرح:

يكفي هذا.

أكمل الشيخ – رحمه الله – في هذا الموضع بقية أنواع الحديث التي تُضعَّف بسبب الانقطاع، فدرسنا في يوم أمس: المعلق، والمرسل، وأخذنا أمثلة ذلك.

وقبل أن أبدأ بشرح ما يتعلق بالمعضل، بالأمس سبق على لساني أن النسخ في اللغة الراجح أنه النقل، والشيخ رجَّح أنه الإزالة، والمعنيان متقاربان، فالراجح أنه بمعنى الإزالة، وإن كان النقل أيضًا فيه، يعني قد يكون فيه شيء من الإزالة، فهذا سبق لسان، وإلا الشيخ رجح أن النسخ

في اللغة معناه الإزالة.

نعود إلى درسنا.

❖النوع الثالث من أنواع الحديث الذي يضعف بسبب الانقطاع:

المعضل، وهو اسم مفعول؛ لذلك الضاد منه مفتوحة.

والمعضل في اللغة: مأخوذ من الإعضال، وهو الاستغلاق الشديد أو الإعياء، يعني تقول: أعضلني الأمر أي أعياني، وأتعبني تعبًا شديدًا، ومن ذلك قولهم: داء عضال أي أعيى الأطباء.

فيعني الرابط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي - كما سيأتينا - لأن السقط في المعضل كثير، فهو يتعب الناظر فيه حتى يعرف من هؤلاء الرواة الذين سقطوا من الإسناد لتعددهم؛ وأن المحدث أعضل الحديث بإسقاطه أكثر من راوٍ، فجعل الحديث معضلًا.

أما في الاصطلاح: فهو كل سند سقط منه اثنان أو أكثر على التوالي.

فإذن يُشترط في المعضل أن يكون السقط متكررًا، ليس راويًا واحدًا، وإنما اثنان فأكثر على التوالي.

وتلاحظون أنه لم يقيد المعضل بأن يكون السقط في أول السند أو في وسطه أو في آخره، لا يشترط فيه ذلك؛ لذلك المعضل قد يتداخل مع بعض الأنواع الأخرى، مثل: المعلق، فيكون الحديث معلقًا معضلًا بل قد يكون الحديث مرسلًا معضلًا، كيف ذلك؟ يعني مر معنا في يوم أمس أن المعلق ما سقط من ابتداء سنده راوٍ فأكثر، فإذا سقط من مبتدأ السند راويان فأكثر، فإن الحديث يُسمى معلقًا؛ لأن السقط من ابتداء الإسناد، ويُسمى معضلًا؛ لأن السقط متكرر في موضع واحد، هذا واضح يا إخوان؟

وقد يكون المرسل معضلًا، وذلك إذا روى الحديث صغار التابعين الذين أكثر روايتهم عن التابعين، فإذا روى التابعي الصغير عن رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - حديثًا، فهذا الحديث يكون مرسلًا باعتبار أنه من رواية التابعي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ومعضلًا؛ لأن احتمال السقط أن يكون إيش؟ متعددًا، يعني سقط التابعي والصحابي؛ لأن صغار التابعين أكثر روايتهم عمن؟ عن التابعين، وهو لم يقل عن فلان وإنما قال: عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فأقل ما يكون هنا أن يكون سقط ذكر التابعي والصحابي، فيكون الحديث إذن معضلًا مرسلًا.

ذكر الشيخ - رحمه الله -هنا مثالًا للمعضل كأن نجد حديث من رواية مالك عن أبي هريرة. والإمام مالك في الكثير يروي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ويروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، فإذا قال مالك عن أبي هريرة، فبين الإمام مالك وأبي هريرة - رضي الله عنه - راويان، فيكون السقط باثنين، وهم على التوالي، فيُسمى

هذا في الاصطلاح بالحديث المعضل.

من أمثلته: المتن المشهور حديث « أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ ».

هذا يرويه أحد الرواة اسمه عبيد الله بن أبي جعفر المصري، وعبيد الله بن بن أبي جعفر هذا لم يدرك أحدًا من الصحابة، أدرك التابعين، ويروي هذا الحديث قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: « أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا، أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ »، وهو لم يدرك أحدًا من الصحابة، فإذن سقط من الإسناد تابعي وماذا؟ وصحابي، على الأقل، فيكون السقط باثنين، فيكون هذا الحديث معضلًا؛ لأنه سقط بين عبيد الله بن أبي جعفر ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – راويان أو أكثر.

هذا الحديث أخرجه الدارمي في «سننه»، وهو من غرائب الأحاديث؛ لأنه لم يخرجه أحد من المصنفين سوى الدارمي فقط.

❖النوع الرابع من أقسام المردود بسبب الانقطاع: المنقطع: وهو لغة: القطع، وهو الفصل.

واصطلاحًا: كل سند سقط منه واحد أو اثنان أو أكثر بلا توالي.

إيش مكتوب عندكم؟ صححوها: بلا توالي.

كل سند سقط منه واحد أو اثنان أو أكثر بلا توالي.

ومثاله: مالك عن ابن عمر بإسقاط نافع.

إذن المنقطع أن يسقط كم راوٍ من الإسناد؟ واحد.

أين هذا السقط؟ في أثناء السند؛ لأنه لو كان في طرفه في الابتداء نسميه معلقًا، وإذا كان في طرفه في الانتهاء نسميه مرسلًا.

فالمنقطع بهذا الاصطلاح الخاص إنما يُطلق على ما وقع منه السقط براو واحد في أثناء السند.

وربما كان السقط متعددًا باثنين أو بأكثر لكن يُشترط ألا يكون هناك

توالٍ؛ لأنه لو كان هناك توالٍ لسُمي معضلًا لا منقطعًا؛ فلذلك قلت – يعني – تصحيح العبارة: أو أكثر بلا توالي، وكأن قوله: «أم لا» هذه خطأ مطبعي.

مثاله: مالك عن ابن عمر؛ لأن الإمام مالك إنما يروي عن ابن عمر – رضي الله عنهما – بواسطة نافع، فسقط نافع من الإسناد.

من أمثلة الحديث المنقطع: حديث أخرجه – الحديث المشهور – أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما من طريق أبي الضحى عن عليٍّ – رضي الله عنه – مرفوعًا: (( رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ )) الحديث المشهور ((عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ )).

هذا الحديث من هذا الطريق؛ لأنه له طرق كثيرة وهو حديث حسن، لكن هذا الطريق هو مثال للحديث المنقطع؛ لأن أبا الضحى، واسمه

مسلم بن صُبيح، لم يدرك عليًّا – رضي الله عنه –، فحكم العلماء بأن هذا الإسناد ماذا به؟ منقطع، بينه وبين عليٍّ – رضي الله عنه – رجلٌ، فيُسمى في الاصطلاح هذا الإسناد بالمنقطع.

❖النوع الخامس من أنواع المردود بسبب الانقطاع: الحديث المدَّلَس.

والحديث المدلس: هو في اللغة: مأخوذ من الدلس، وهو اختلاط الظلام بالنور، يعني ليست الظلمة صافية ولا نور واضح، هذا يُسمى دُلسة أو دَلس.

وأما في الاصطلاح فله أنواع كثيرة، وهذه الأنواع تندرج تحت نوعين:

النوع الأول، أو القسم الأول: تدليس الإسناد:

بأن يروي عمن عاصره أو لقيه بصيغة تُوهِم السماع؛ كعن فلان، أو قال فلان، أو أنَّ – بالتشديد – أو أنَّ فلانًا قال كذا.

هذا يُسمى التدلس.

لماذا سُمي تدليسًا؟

لأنه حينما يقول: «عن فلان» وتستفسره، هل سمعت من فلان هذا؟ يقول لك: لا، لم أسمع، إنما بيني وبينه فلان وفلان، أو فلان من الرواة، فهو لما قال لك: «عن فلان» أوهمك أنه قد تلقى هذا الخبر وسمعه من فلان هذا الذي ذكره، بينما الواقع أن بينهما واسطة، أو ربما وسائط؛ كما مثَّل الشيخ - رحمه الله -بقصة ابن عيينة قالوا: إنه قال في مجلس: «الزهري»، ما قال: لا عن ولا قال ولا أنَّ، قال: «الزهري»، فقيل له: حدثكم الزهري؟ قال: «الزهري» أعاد مرة ثانية، ثم لما سئل مرة أخرى: أسمعته من الزهري؟ قال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

فإذن أسقط فيما بينه وبين الزهري كم راوٍ؟ راويان: عبد الرزاق، ومعمر.

لماذا سُمي هذا تدليسًا؟

سمي تدليسًا؛ لأن ابن عيينة قد لقي الزهري وسمع منه بل هو من أثبت الرواة عنه، فهو إذا قال: «قال الزهري» أو «عن الزهري» أو «الزهري عن فلان»، فإن المتبادر إلى الذهن أنه قد سمع هذا الحديث من الزهري، فلما يُستفصل ويُسأل إذا به بينه وبين الزهري رجل أو رجلان، فهو قد أوهم السماع، وهو في الحقيقة لم يسمع.

هذا التدليس يُسمى تدليس الإسناد.

وهذا الراوي الذي يدلس إما أن يكون يروي عمن عاصره، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن سمع منه، يعني هناك ثلاث درجات لهذا التدليس:

- يكون قد عاصر هذا الراوي، ولم يلقه، ولم يسمع منه، ويدلس عنه.

- ويكون لقيه، لكنه لم يسمع منه.

- أو يكون لقيه، وسمع منه، لكنه لم يسمع منه هذا الحديث على وجه الخصوص.

هذه ثلاث درجات للتدليس.

النوع الثاني من أنواع التدليس: تدليس الشيوخ: وهو أن يصف شيخه بصفة غير معروفٍ بها.

يعني مثلًا شيخه يكون معروفًا باسمه، مثلًا أحمد بن سعيد، وإذا به يقول: حدثنا أبو بكر، طيب من أبو بكر هذا؟ إذا سئل يبين، يقول: أبو بكر هو أحمد بن سعيد.

لكنه لماذا يفعل هذا؟ يصفه بما لا يعرف به؟ لكي يدلسه على السامعين، لكي يخفى على السامعين، فربما كان مثلًا هذا الذي دلس عنه ضعيفًا، فيريد أن يبين أن هذا الحديث يرويه من طريق إسناده غير ضعيف، أو إسناده أنت لا تعرف من هو، فأقل شيء ما تقول لي: إن هذا

الإسناد ضعيف.

أو قالوا من أسباب تدليس الشيوخ: أن يستصغر المحدث عنه، يكون أصغر منه في السن أو المنزلة، فما يريد أن يسميه لكي لا يقال: إنه يحدث عمن هو أصغر منه.

أو أسباب كثيرة منها هذا السببان.

أو للاستكثار، أنت لما تسمعه مرة يقول: حدثنا أبو بكر، ومرة يقول: حدثنا أحمد بن سعيد، ومرة يقول: حدثنا أحمد المدني، تظن أنهم ثلاثة من مشايخه بينما هم في الواقع رجل واحد، فهذا كله يُسمى تدليس الشيوخ.

أيضًا - يعني - ذكر الشيخ - رحمه الله -: يصفه بصفة غير معروف بها؛ كقوله: أخبرني الثقة، والحال أنه ليس بثقة.

هذا أيضًا - يعني - قد يُعد من التدليس، وهذا - يعني - تدليس شنيع،

يعني أنه يصف مثلًا شيخه بأنه ثقة وليس كذلك، فهذا لا شك أنه تدليس شنيع إلا إذا كان هو ثقة عنده وليس بثقة عند غيره.

هذا التدليس ذمَّه أهل العلم بنوعيه، وإن كان النوع الأول أشد - يعني - حرمة، أو أشد مفسدة، تدليس الإسناد أشد مفسدة من تدليس الشيوخ؛ فلذلك العلماء ذموا الأول أكثر من ذمهم للثاني.

وتدليس الإسناد أشد من تدليس الشيوخ.

يقول شعبة: "لئن أزني أحب إلي من أن أدلس".

ورُوي عن الشافعي أنه قال: "التدليس أخو الكذب".

يعني يشبه الكذب؛ لأنك توهم أنك سمعت، وأنت لم تسمع، لكنه في الواقع ليس كذبًا، حينما يقول: «عن الزهري» وهو لم يسمع من الزهري، ليس كقوله: «حدثني الزهري» وهو لم يسمعه، فإنه إذا قال: «حدثني الزهري» وهو لم يسمعه، فهذا هو الكذب، هذا الذي مر معنا

سابقًا أن الكذاب الذي يكذب في حديث الناس فهذا لا يُقبل حديثه، ويسمى المتهم، وإذا كذا في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنه يُسمى بالوضَّاع ولا يقبل حديثه حتى لو تاب توبة يزعم أنها نصوحًا.

يقول الإمام الشافعي: "ومن عُرف بالتدليس مرة لا يُقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق حتى يقول: حدثني أو سمعت".

إذن هنا قاعدة، جواب لسؤال: متى نقبل حديث المدلس؟

نقبل حديث المدلس إذا صرَّح بالتحديث أو السماع.

فإذن حديث المدلس لا يُرد مطلقًا، ولا يُقبل مطلقًا، وإنما يُقبل إذا صرَّح بالتحديث أو السماع بأن يقول: حدثني أو سمعت، وهناك ضوابط تتعلق بالتدليس - يعني - المقام مقام اختصار؛ فلذلك نقتصر على ما أورده الشيخ هاهنا.

ثم ذكر الحاكم أن أكثر أهل البلدان لم يكونوا معروفين بالتدليس، وأن

أكثر المحدثين الذين اشتهروا بالتدليس كانوا من أهل الكوفة؛ كالأعمش، ونحوه، وأن أهل بغداد - يعني - أول من أحدث فيهم التدليس أبو بكر الباغندي الواسطي، وأن التدليس فيهم قليل، إلى آخر كلامه.

ونبَّه الشيخ على أن الحافظ ابن حجر له رسالة أو جزء صغير في أسماء المدلسين وبيان مراتبهم؛ لأن المدليسن ليسوا على مرتبة واحدة، ليس الذي لا يدلس إلا عن ثقة مثل الذي يدلس عن الضعفاء، يسقط الضعفاء ويوهم أن هذا الحديث عن الثقات، ليس هو كالذي يسقط الثقة ولا يوهم أن الحديث عن ثقات؛ لأن هو في أصله عن ثقة، وليس الذي يدلس مرة واحدة كالذي يكثر من التدليس، وليس الذي يكثر من التدليس ويدلس عن الضعفاء يعني يجمع السيئتين مثل الذي فقط يدلس عن الثقات وليس مكثرًا في التدليس، فهو رتَّب هذه الطبقات:

- الطبقة الأولى: من اتهم بالتدليس ولم يثبت عنه ذلك.
- الطبقة الثانية: من كان تدليسه قليلًا أو كان لا يدلس إلا عن ثقة مثل سفيان بن عيينة.

سفيان بن عيينة قالوا: امتاز بهذه الميزة، وليست لأحد من المدلسين غيره، وهي أنه لا يدلس إلا عن ثقة، تتبع المحدثون حديثه فوجدوا أنه لا يدلس إلا عن ثقة؛ فلذلك عنعنته تكون مقبولة دائمًا.

- الطبقة التي تليها: من كان مكثرًا من التدليس، وهو في نفسه ثقة.
- الطبقة الرابعة: من كان مكثرًا من التدليس عن الضعفاء.
- الطبقة الخامسة: من كان هو نفسه ضعيف ويدلس.

فيجمع بين السيئتين.

هذه مجمل الطبقات أو مراتب المدليسن عند الحافظ ابن حجر.

وأيضًا الشيخ الوالد – رحمه الله – له كتاب في ذكر المدلسين جمع فيه

بين كتاب الحافظ ابن حجر، وكتاب سبط ابن العجمي، وكتاب السيوطي في المدلسين، وسماه: «إتحاف ذوي الرسوخ فيمن اشتهر بالتدليس من الشيوخ»، جمع فيه الثلاثة كتب هذه: كتاب الحافظ ابن حجر، وكتاب سبط بن العجمي، وكتاب السيوطي، ورتبهم على حسب حروف المعجم.

ثم ذكر الشيخ – رحمه الله –قضية وهي الفرق بين التدليس والإرسال الخفي.

فنبه على أن التدليس: هو رواية المعاصر الذي عُرف لقاؤه بمن روى عنه، بخلاف الإرسال الخفي: فإنه رواية المعاصر الذي لم يُعرف لقاؤه.

فإذن الإرسال الخفي: رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

والتدليس: رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه.

هذا التفريق نصَّ عليه الحافظ ابن حجر في أصل هذا الكتاب وهو

«نزهة النظر»، وعنه ساق الشيخ – رحمه الله –هذا الكلام.

وبعض أهل العلم يرى أن الإرسال الخفي وصف عام يشمل التدليس، وأي انقطاع خفي غيره، يعني أن الإرسال الخفي علاقته بالتدليس علاقة العموم بالخصوص، يعني أن التدليس نوع خاص من الإرسال الخفي، نوع خاص من الانقطاع الخفي، فإذن الإرسال الخفي كل هذه الصفات التي مرت بنا سابقًا أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه، أن يروي الراوي عمن سمعه منه ولم يسمع منه حديثًا خاصًّا، أن يخفى حال الراوي هل سمع أو لم يسمع، هذا كله من الإرسال الخفي، فيدخل التدليس في ضمن الإرسال الخفي، وإلى هذا – يعني – يميل ابن الصلاح، والعراقي – رحمهما الله تعالى –.

وأما التفريق بين الإرسال الخفي والتدليس بما وصفه الشيخ في هذا الموضع، فهذا اجتهاد الحافظ ابن حجر – رحمه الله –تعالى.

ويعرف عدم الملاقاة بإخبار الراوي عن نفسه بعدمها أو بإخبار إمام مطلع به.

يعني هذا جواب لسؤال، يسأل سائل يقول: كيف أعرف أن هذا الراوي عاصر أو لم يعاصر، لقي أو لم يلق؟

لك في هذا وسيلتان: إما أن تجد نصًّا عن الراوي نفسه يقول: إنه لم يدرك فلانًا، لم يعاصره، لم يلقه، وإما أن تجد نصًّا عن أحد الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق فلانًا، ولم يدركه، وهذا تعتني به كتب تسمى كتب المراسيل، من أشهرها: كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم، وهو مطبوع، و«جامع التحصيل» للعلائي رحمهما الله جميعًا.

المتن:

القارئ:

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

وأما المردود لطعن فهو عشرة أقسام:

خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.

فالخمسة المتعلقة بالعدالة:

الأول: كذب الراوي.

الثاني: تهمته به.

الثالث: فسقه.

الرابع: بدعته.

الخامس: جهالته.

وأما الخمسة المتعلقة بالضبط فهي:

الأول: وهم الراوي.

الثاني: فحش غلطه.

الثالث: غفلته.

الرابع: مخالفته للثقات.

الخامس: سوء حفظه.

فأسوأ مراتب الضعيف: الكذب، ثم الاتهام به، ثم فحش الغلط، ثم الغفلة، ثم الفسق، ثم الوهم، ثم المخالفة للثقات، ثم الجهالة، ثم البدعة، ثم سوء الحفظ.

والمطعون فيه بالكذب يسمى الموضوع، وهو لغة: من الوضع، وهو الانحطاط والإسقاط.

واصطلاحًا: الحديث المكذوب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولا تجوز رواية الموضوع إلا مع البيان؛ لحديث مسلم وغيره: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))، ولمسلم أيضًا: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّى ، بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)).

ويُعرف الموضوع:

- بإقرار واضعه أنه وضعه.

- وبكونه ركيك المعنى سواء انضم إلى ذلك ركاكة اللفظ أم لا.

والثالث: أن تقوم قرينة من حال الراوي على أنه موضوع؛ كما وقع لغياث بن إبراهيم حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام، فساق في الحال إسنادًا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح»، فزاد في الحديث: «أو جناح»، فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام.

والرابع: أن يخالف المروي دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع.

والخامس: أن يكون خبرًا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بمحضر الجمع العظيم، ثم لا يرويه إلا واحد.

والسادس: أن يفتش عنه طالبه فلا يجده في صدور العلماء ولا بطون

الكتب.

والسابع: أن يكون المروي قد تضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير؛ كما يقع كثيرًا في أحاديث القصاص، ولشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –رسالة لطيفة في بيان أحاديث القصاص، وكذلك ألف السيوطي كتابًا سماه: «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص».

وأسباب الوضع أربعة:

الأول: قصد الواضع إلى إفساد الدين على أهله؛ كما يقع من الزنادقة.

الثاني: قصده نصرة مذهب يدعو إليه؛ كالروافض والخوارج.

الثالث: قصده التقرب عند الخلفاء والأمراء؛ كما تقدم من غياث بن إبراهيم مع المهدي.

الرابع: رغبة الواضع في التكسب به واستدرار الرزق؛ كأبي سعيد

المدائني.

وقد ألفت في هذا النوع كتب كثيرة منها:

١ - «الموضوعات» لأبي الفرج ابن الجوزي.

٢ - «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي.

٣- «الموضوعات» للفتني.

٤ - «الموضوعات» لملا علي القاري.

٥ - «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني.

وغيرها كثيرة.

## الشرح:

يكفي إلى هنا.

بعد أن انتهى الشيخ - رحمه الله -من ذكر أنواع المردود بسبب الانقطاع، انتقل إلى أنواع المردود بسبب الطعن في الراوي، وذكر أنها

عشرة أقسام، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط؛ وكما قرأها زميلكم، ونأخذها بالتفصيل، يعني السرد الذي مرَّ كما ذكره القارئ نأخذ تفصيل الشيخ فيها، فقال:

والمطعون فيه بالكذب يُسمى الموضوع، وهو لغة: من الوضع، وهو الانحطاط والإسقاط.

يعني أنت تقول: وضعت الشيء أي حططته أو أسقطته.

واصطلاحًا: الحديث الموضوع: هو الحديث المكذوب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

فهذا النوع من أنواع الحديث لا يجوز للمسلم أن يذكره إلا مع بيان أنه مكذوب، وربما لا يكفي أن تقول: إنه موضوع؛ لأن بعض العامة لا يعرفون معنى كلمة موضوع، يعني يذكرون قصة أن رجلًا ذكر حديثًا مكذوبًا على النبي - صلى الله عليه وسلم -، فاستنكره عليه بعض

الجالسين، فقال: كيف تنكرون عليَّ هذا الحديث وقد ذكره ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»؟! فهو لا يعرف إيش معنى كلمة الموضوعات، يظن الموضوعات يعني العناوين أو الفنون أو العلوم المختلفة، فأيضًا حتى كلمة موضوع ربما لا تكفي، فيبين الذي يورد الحديث أن ذلك الحديث حديث مكذوب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يصح عنه وإنما هو مختلق مصنوع، وذلك لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في الحديث المتواتر الذي أخرجه الإمام البخاري ومسلم وغيرهما: (( مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ))، وللحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه»: (( مَنْ حَدَّثَ عَنِّى ، بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ ))، فلا يجوز رواية الكذب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما فيه من الوعيد الذي مر بهذا الحديث: (( مَنْ حَدَّثَ عَنِّى ، بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ

الْكَاذِبِينَ ))، فهذا وعيد شديد.

من أمثلة الأحاديث الموضوعة المشهورة على ألسنة الناس حديث: ((الْمُؤْمِنُ كَيِّسٌ، فَطِنٌ ))، وهذا نحتاجه في تصحيف – إن شاء الله –.

هذا الحديث أخرجه الرامهرمزي في كتاب «الأمثال»، والقضاعي في كتاب «الشهاب»، وهو حديث موضوع، تفرد به سليمان النخعي أبو داود، وهو متهم بالكذب، كذَّاب، واتهم بالكذب، انفرد بهذا الحديث.

قد يسأل سائل يقول: كيف نعرف أن هذا الحديث موضوع؟

هناك قرائن توجد في الحديث، بالإضافة إلى مراجعة كتب أهل العلم، وسؤال أهل العلم، لكن قد توجد قرائن في الحديث تدل على أنه كذب على النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ لأن الحديث الصحيح عليه نور، والحديث الضعيف عليه ظلمة، وتنقبض النفس منه، الضعيف أو الموضوع فيه ظلمة وتنقبض النفس السوية منه ومما فيه.

فهناك أمور يُعرف بها الحديث الموضوع، منها:

✓ إقرار واضعه أنه وضعه.

أي نفس الكذاب يقول: إنه وضع الحديث الفلاني، فهذا الإقرار يُستفاد منه أن هذا الحديث إيش؟ مكذوب.

فقد يقول قائل: كيف نصدقه في ذلك وهو كذاب؟ ربما ليس هو الذي وضعه، ربما هو يريد أن يحرمنا من هذا الحديث ويدَّعي أنه موضوع أوليس هذا واردًا؟

فالجواب عن ذلك: هو لا يحكم عليه بأنه موضوع إلا إذا كان قد انفرد به هذا الكذب الذي ادعى أنه هو الذي وضعه؛ لذلك الحديث الموضوع يُشترط فيه أن ينفرد به الكذاب، أما إذا كان يرويه غيره من أهل الصدق والأمانة، حتى لو شاركهم هذا الكذاب، لا يحكم عليه بالوضع؛ لأن الكذاب قد يَصْدُق.

فلا نحكم على الحديث بأنه موضوع حتى ينفرد به من؟ الكذاب؛ أما إذا رواه غيره فينظر في غير هؤلاء ما حالهم، ويُحكم عليه بحسبهم.

✓ الأمر الثاني: أن يكون الحديث ركيك المعنى.

لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – أوتى جوامع الكلم، وحديثه يدل على معالي الأمور، وليس فيه سفاسف، ولا فيه ركة، ولا في ألفاظ الأحاديث ركة؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – هو أفصح العرب عليه الصلاة والسلام، فلا يمكن أن يكون حديثه فيه شيء من الضعف اللغوي أو ركة المعنى، يعني مثلًا إذا سمعنا مثلًا من الأحاديث الموضوع: «الباذنجان لما أُكل له»، يعني هذا كلام سمج ركيك، لا يقوله النبي – صلى الله عليه وسلم –، وإنما الذي وضعه سمع حديث: ((مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ ))، وجاء ووضع حديث: «الباذنجان لما أُكل له».

✓ القرينة الثالثة: أن توجد قرينة من حال المروي على أن ذلك الحديث موضوع.

من تلك القرائن: ما وقع لغياث بن إبراهيم، وهو أحد المتهمين بالكذب - أنه دخل على الخليفة المهدي العباسي، فوجده يلعب بالحمام - الطير المعروف -، فساق في الحال بإسناده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (( لا سَبْقَ إِلا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أو جناح))، وأضاف من عنده كلمة: « جناح»، ليدخل هذا الحمام الذي يلعب فيه هذا الخليفة، لكن لم يمش هذا الحديث على الخليفة، وعرف أنه اختلقه هذا الكذاب من أجل أن يتزلف إليه، فأمر بذبح الحمام.

✓ القرينة الرابعة: أن يخالف المروي دلالة الكتاب القطعية أو السنة المتواترة أو الإجماع.

وهذا لا يعرفه إلا أهل العلم الراسخون، يعني أن يكون الحديث

يخالف ما جاء في كتاب الله – عز وجل –، أو السنة المتواترة، أو الإجماع.

✓ الخامس: أن يكون خبرًا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله بمحضر الجمع العظيم، ثم لا يرويه إلا واحد.

يعني كما يزعم الروافض أن النبي – صلى الله عليه وسلم – نصَّ نصًّا عامًّا واضحًا جليًّا بأن الخليفة من بعده هو علي – رضي الله عنه –، وأن الصحابة رضوان الله عليهم قد أخفوا ذلك، ومن أجل هذا يكفرون الصحابة – رضي الله عنهم – وأرضاهم وحاشاهم من هذا الكذب المختلق الذي يزعمه الروافض.

فمثل هذا أمر جسيم أن ينص النبي – صلى الله عليه وسلم – على خلافة علي – رضي الله عنه – بعده في جمع عظيم، ولا ينقله أحد من الصحابة، ويكتمونه، هذا يدل على أن هذه دعوى كاذبة، وأن هذا كلام

مخترع لا أصل له.

✓ الأمر السادس من دلائل الوضع: أن يُفتش عن الحديث فلا يوجد في صدور العلماء ولا بطون الكتب.

صدور العلماء قديمًا لكن الآن ما عندنا إلا الكتب، يعني الحديث يُبحث عنه ولا يوجد، لم يدونه العلماء في كتبهم، فهذا يدل على أن الحديث موضوع.

ومن أمثلته: هذا اللفظ المشهور: «من تعلم لغة قوم أمن مكرهم» إذا بحثت عنه في الكتب، ما تجده، ما تجد هذا اللفظ، إنما المروي حديث زيد بن ثابت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمره أن يتعلم السريانية - لغة يهود -؛ لأنه لا يأمن ما قد يكيدون له فيه.

✓ الأمر السابع: أن يكون المروي قد تضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو الوعد العظيم على الفعل الحقير؛ كما يقع

كثيرًا في أحاديث القصاص.

يعني من أخرج مثلًا، يقولون: «من أخرج حصاة من المسجد بني له قصر كذا، وفعل له كذا، و وفعل له كذا، وكذا» يعني يرتبون أجرًا عظيمًا على أمرٍ يسير حقير.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –رسالة لطيفة في بيان أحاديث القصاص، وهي مطبوعة في ضمن «الفتاوى»، ومطبوعة مفردة، وكذلك ألف السيوطي – رحمه الله –كتابًا سماه «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص».

لأن بعض القصاص – كما يقولون البعداء – يقولون: «نكذب له ولا نكذب عليه»، وبعضهم يجري على لسانه الكذب وهو لا يشعر، لا يتحرون في الرواية، ولا يسألون أهل العلم عن صحة الحديث أو عن ضعفه.

أسباب الوضع كثيرة أهمها أربعة:

الأول: أن يقصد الواضع – أي هذا الكذاب – إفساد الدين، فيضع متون منكرة، ومستبشعة، يعني أشهرها حديث عرق الخيل، وهذا حديث وضعته الزنادقة، وذكره ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات»، فهذا من الأحاديث التي يُقصد بها إفساد الدين.

– السبب الثاني من أسباب الوضع: أن يقصد الوضَّاع نصرة مذهبه، نصرة مذهب يدعو إليه؛ كالروافض يضعون حديث مثلًا: «علي خير البشر فمن أبى فقد كفر»، هذا حديث موضوع، «علي خير البشر فمن أبى فقد كفر»، خير الناس وسيد الناس هو رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وأما عليٌّ فهو الخليفة الرابع – رضي الله عنه – وأرضاه.

– الثالث: قصده، أن يقصد الوضاع، التقرب عند الخلفاء والأمراء؛ كما تقدم من غياث بن إبراهيم في قصة الحمام مع الخليفة المهدي.

- الأمر الرابع أو السبب الرابع: رغبة الواضع في التكسب به واستدرار الرزق.

يعني يضع أحاديث من أجل الناس يرغبون في سماعها منه، ويعطونه بعض الدراهم أو الدنانير، ومثَّل الشيخ بأبي سعيد المدائني، ولم أراجع ترجمته لأعرف قصته في هذا الموضوع.

قد يسأل سائل يقول: ما هي أهم الكتب التي تدلنا على الأحاديث الموضوعة؟

لخطورة هذا النوع من أنواع علوم الحديث، العلماء اعتنوا به عناية كبيرة من أجل الذب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - والذب عن حديثه عليه الصلاة والسلام، فصنفوا تصانيف كثيرة متقدمة ومتأخرة، من أشهرها:

كتاب «الموضوعات» للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، المتوفى سنة

(٥٩٧ هـ)، وكتاب «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ السيوطي، المتوفى سنة (٩١١ هـ)، و«الموضوعات» للفتَّني - بتشديد التاء -، وهو اختصار لكتاب «اللآلئ»، وكتاب «الموضوعات» لملا علي قاري، وكتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني، وغيرها كثيرة من الكتب التي فيها الذب والدفاع عن حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وبيان ما وضعه الوضَّاعون من الأحاديث.

**المتن:**

القارئ:

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

س: ما هو اسم الحديث المطعون فيه بالاتهام بالكذب؟

ج: اسمه المتروك.

س: ما هو اسم الحديث المطعون فيه بفحش الغلط أو الغفلة أو الفسق؟

ج: يسمى في هذه الثلاثة بالمنكر، ومقابله: المعروف، وهو رواية ثقة خالفه ضعيف.

س: ما هو اسم الحديث الذي طعن فيه بالوهم، ومتى يحكم فيه بذلك؟

ج: اسمه المعلل أو المعلول، ولا يحكم فيه بالوهم إلا بعد تتبع طرقه، وهذا التتبع هو معنى الاعتبار عندهم؛ كما سيأتي ذلك - إن شاء الله -.

س: ما هو الحديث الشاذ؟

ج: الشاذ لغةً: من الشذوذ، وهو الخروج عن الجماعة.

واصطلاحًا: مخالفة الثقة الأوثق أو الثقات، ومقابله: المحفوظ، وهو رواية الأوثق أو الثقات.

## الشرح:

يكفي إلى هنا.

هنا يذكر الشيخ - رحمه الله -عدة مسائل تتعلق بأنواع الطعن التي مرت ذكرها، من أنواع الطعن في العدالة:

- الاتهام بالكذب.

فإذا وجدنا راويًا قد اتهم بالكذب، وروى حديثًا، ماذا نسمي حديثه؟ فذكر الشيخ أنه يسمي حديثه بالحديث المتروك، وربما حكم عليه بعض أهل العلم بالوضع، إذا انفرد المتهم بالكذب بحديث ربما يحكم عليه بعض أهل العلم بالوضع، وخاصة إذا اجتمع فيه أن راويه متهم بالكذب، وتوجد قرينة في المتن تدل على أن هذا الكلام لا يمكن أن يصدر من النبي - صلى الله عليه وسلم -.

ثم قال:

ما هو اسم الحديث المطعون فيه بفحش الغلط أو الغفلة أو الفسق؟

طبعًا الغفلة ليس مجرد الغفلة، شدة الغفلة، فالراوي الذي يكون فاحش أو شديد الغفلة أو كان فاسقًا فإذا روى حديثًا، فإن حديثه يسمى المنكر، إذا انفرد بالحديث فإن حديثه يسمى منكرًا؛ لأن المنكر - وسيأتينا هذا إن شاء الله - أنواع، منه: تفرد الضعيف، ومنه مخالفة الضعيف، ومنه مخالفة الضعيف بسبب أمر يرجع إلى العدالة؛ كالفسق ونحو ذلك، يعني هناك شاعر من الشعراء يسمى محمد بن مُنذِر أو مَنذِر، هذا كان فاسقًا، أو اتُهم بالفسق، وله بعض المرويات، فمثله إذا روى حديثًا، وجدنا حديثًا انفرد به، فإننا نحكم بأنه حديث منكر.

مقابل المنكر: المعروف، وهو رواية الثقة إذا خالفه ضعيف، هو رواية ثقةٍ خالفه ضعيف، هذا يُسمى المعروف، يعني الشيخ هنا أشار إلى نوعي المنكر:

النوع الأول: ما انفرد به الضعيف، سواء بسبب فحش غلطه، أو بسبب شدة غفلته، أو بسبب اتهامه بالفسق، فهذا يسمى حديثه منكرًا، النوع الأول من المنكر.

النوع الثاني من المنكر: إذا خالف الضعيف الثقة، فحديث الضعيف يسمى منكرًا، وحديث الثقة يسمى إيش؟ معروفًا.

ثم قال:

ما هو اسم الحديث الذي طُعن فيه بالوهم، ومتى يحكم فيه بذلك؟

قال: اسمه المعلل أو المعلول، ولا يحكم فيه بالوهم إلا بعد تتبع طرقه، وهذا التتبع هو معنى الاعتبار عندهم.

يعني لعله سيأتينا شيء من التفصيل يتعلق بالمعلول، فنتكلم فيه في وقته لكن من حيث اللغة يعني بعض المحدثين يفضل استعمال إحدى كلمتين في التعبير عن هذا المصطلح: إما أن تقول: هذا حديث معلول،

وإما أن تقول: هذا حديث معل. هذا حديث معلول أو معل، ويقولون: «معلل» لا تصح؛ لأنها من علل، وليست من أعلَّ، وعلل مأخوذة من قولهم في اللغة: علل الصبي بكذا أي شغله بكذا، يعني أعطاه لعبة ينشغل بها، بينما هنا ليس المقصود هذا المعنى وإنما المقصود: وقوع أمر يُضعَّف الحديث بسببه، وجود علة، والعلة اللام فيها مشددة، فلذلك يفضلون أن يقال: إما حديث معل أو حديث معلول.

هذا الحديث المعل أو المعلول كيف يُعرف؟

يُعرف بتتبع الطرق، يعني لا يمكن أن تعرف العلة حتى تجمع الطرق، ولذلك يقول علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه» يعني إذا أردت أن تعرف علة حديث لا بد أن تجمع الطرق، تحاول أن تستقصي طرقه لتعرف هل هذا الحديث حفظه الرواة أم لم يحفظوه.

هذا التتبع ماذا يسمى؟ يسمى الاعتبار، وهذا مر معنا في درس أمس، أن البحث عن طرق الحديث وتتبعها يسمى في اصطلاح المحدثين: الاعتبار، أن تبحث عن متابعات، وربما شواهد للحديث، هذا يسمى الاعتبار.

ما هو الحديث الشاذ؟

الشاذ لغةً: من الشذوذ، وهو الخروج عن الجماعة.

وبإمكانك أن تقول أيضًا: الشذوذ هو الانفراد، والانفراد هو أيضًا الخروج عن الجماعة.

فالشاذ في اللغة يقال: إنه من الخروج عن الجماعة أو من الانفراد.

أما في الاصطلاح: فهو مخالفة الثقة الأوثق أو الثقات، ومقابله: المحفوظ، وهو رواية الأوثق أو الثقات.

يعني أن يكون الحديث رواه ثقة واحد، ويخالفه ثقة لكنه أحفظ منه

وأتقن، يعني مثل ما مر معنا في يوم أمس: حماد بن سلمة من أهل الحفظ لكن إذا خالفه حماد بن زيد وهو أحفظ منه وأتقن، فنقدم رواية حماد بن زيد على حماد بن سلمة، وإن كان يعني العلماء من قديم كانوا يقارنون بينهما، فحتى بعضهم كان يفضل حماد بن سلمة على حماد بن زيد، لكن تفضيلهم لهم كان في جانب العبادة لا في جانب الإتقان.

أو مخالفة الثقة للثقات.

وهذا أيضًا مر معنا في يوم أمس مثالٌ له، وهو حديث أن رجلًا مات ولم يترك إلا مولى هو أعتقه، خالف ابن عيينة ومعه ابن جريج، وأحد الرواة فلان الطائفي، ثلاثة من الثقات خالفوا حماد بن زيد، فرووا الحديث مسندًا متصلًا، ورواه حماد بن زيد مرسلًا، فحكِم على حديث حماد بن زيد المرسل بأنه شاذ، وحديث الثلاثة الثقات بأنه ماذا؟ محفوظ، عكس الشاذ: المحفوظ؛ ولذلك قال الشيخ: ومقابله المحفوظ، وهو رواية

الأوثق والثقات.

## المتن:

القارئ:

وأقسام المخالفة سبعة:

الأول: مدرج السند.

الثاني: مدرج المتن.

الثالث: المقلوب.

الرابع: المزيد في متصل الأسانيد.

الخامس: المضطرب.

السادس: المصحف.

السابع: المحرف.

س: ما هو مدرج السند؟

ج: هو ما كانت المخالفة فيه بتغيير سياق الإسناد، وأقسامه أربعة:

الأول: أن تروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين اختلافهم.

كحديث الترمذي عن بُندار عن ابن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شُرَحْبيل عن ابن مسعود قال: قلت: ((يا رسول الله أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ : " أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ)).

فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصلًا لم يذكر في السند عمرو بن شرحبيل بل رواه أبو وائل عن ابن مسعود من غير ذكر عمرو، وإنما ذكره منصور والأعمش.

## الشرح:

طيب دعنا نأخذها واحدًا واحدًا لكي لا يطول الفصل.

ابتدأ الشيخ هاهنا – رحمه الله –تعالى بذكر أنواع المخالفة التي تسبب إعلال الحديث، فهذه من أنواع المخالفة وفي الوقت نفسه من أسباب الإعلال؛ لأن من أنواع الحديث المعل: المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب، والمصحف، والمحرف.

فبدأ بالنوع الأول وهو المدرج، وبيَّن أن المدرج نوعان:

مدرج السند، ومدرج المتن.

ولم يذكر هاهنا الإدراج في اللغة، ما أدري هل سيأتي أم لا، لكن الإدراج في اللغة: الإدخال، أدرجت الشيء في الشيء: أدخلته فيه.

أما في الاصطلاح فبحسب أنواع الإدراج، فالإدراج في السند له أنواع ستأتي، ذكر الشيخ هاهنا أنها أربعة، أقسامه أربعة:

- الأول: أن تروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين اختلافهم.

بالمثال يتضح المقال.

عندنا الآن سفيان الثوري يروي عنه ابن مهدي حديثًا، ومشايخ سفيان فيه متعددون: واصل، ومنصور، والأعمش، هؤلاء الثلاثة لم يشتركوا في رواية الحديث على وجه واحد، بل هم مختلفون، فمنصور والأعمش يرويان الحديث عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود، وأما واصل فإنه يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، فالعلماء بينوا أن ابن مهدي – رحمه الله –مع حفظه وإتقانه أدرج رواية واصل على رواية الأعمش ومنصور، بمعنى أنه أدخلها على رواية الأعمش ومنصور وجعلها رواية واحدة متفقة وهي في الواقع مختلفة، ما وجه الاختلاف؟ وجه الاختلاف أن منصورًا والأعمش يذكران بين أبي وائل وابن مسعود عمرَو بنَ شرحبيل، وأما واصل فإنه لا يذكر عمرًا، واضح؟

فلذلك يقول الشيخ: فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور

والأعمش؛ لأن واصلًا لم يذكر في السند عمرو بن شُرَحْبيل، بل رواه أبو وائل عن ابن مسعود من غير ذكر عمرو، وإنما ذكره منصور والأعمش.

كيف يتبين هذا؟ سيأتي كيف تبين، لكن باختصار: عدد من الرواة رووا الحديث عن منصور والأعمش، وبينوا أنه إنما يرويانه عن أبي وائل عن عمرو عن ابن مسعود؛ وعدد من الرواة رووه عن واصل فبينوا أنه إنما يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرةً، ومنهم يحيى بن سعيد القطان، وهو أحد الحفاظ المشهورين بالإتقان، رواه عن الثوري وفصل، فصل بين رواية واصل التي ليست فيها عمرو بن شرحبيل، وبين رواية منصور والأعمش التي ذُكر فيها عمرٌو.

إذن باختصار: هنا أدرج ابن مهدي حديث واصل على حديث من؟ منصور والأعمش، جعلهما حديثًا واحدًا وهما حديثان مختلفان بالإسناد وليس في المتن، المتن واحد، حديث صحيح متفق عليه ما فيه

إشكال.

## المتن:

القارئ:

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ بإسناد إلا طرفًا من المتن فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه عنه راوٍ تامًّا بالإسناد الأول.

كحديث أبي داود والنسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، وفيه: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمن فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب»، فقول وائل: «ثم جئتهم» الحديث، ليس بهذا الإسناد بل هي من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل، والحاصل أن في هذا الحديث وهمًا.

## الشرح:

يعني إن رواية عاصم بن كُليب، وذكره عن أبيه قولهم: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمن فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تتحرك أيديهم تحت الثياب» هذه الزيادة لا تُعرف بهذا الإسناد، وإنما الإسناد الصحيح لها: عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل، فليست عن عاصم عن أبيه عن وائل.

وسبب الخطأ هنا: سلوك الجادة؛ لأن الإسناد المشهور عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، فجاء بعض الرواة وأخطأ فجعله هكذا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، والصحيح أنه عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل.

## المتن:

القارئ:

الثالث من مدرج الإسناد: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما عنه راوٍ مقتصرًا على أحد الإسنادين أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد من المتن الآخر ما ليس في الأول؛ كحديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعًا: ((لا تَبَاغَضُوا ، وَلا تَحَاسَدُوا وَلا تَنَافَسُوا ))، فقول سعيد: ((وَلا تَنَافَسُوا)) من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعًا: (( إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ ، وَلا تَجَسَّسُوا، وَلا تَنَافَسُوا ».

## الشرح:

أريد أنبه على أمر: النوع الأول الذي مر: محض إدراج إسناد.

النوع الثاني والثالث: فيه إدراج إسناد وإدراج متن.

النوع الثاني فيه إدراج إسناد واضح؛ لأنه جعل مكان إسناد عاصم عن

عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل، أدرج فيه إسناد عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل، فوقع فيه الإدراج في الإسناد وفي المتن، المتن حيث أدخل قوله: «ثم جئتهم بعد ذلك في زمن فيه برد شديد» في حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل.

المثال الثالث أوضح، الإسناد رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعًا: ((لا تَبَاغَضُوا ، وَلا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا)) إلى آخر الحديث، وذكر فيه الزيادة، وهي قوله: «ولا تنافسوا» ذكرها في حديث مالك عن الزهري عن من؟ عن أنس، والصحيح أن الإمام مالك لا يروي في حديث الزهري عن أنس لفظة: (( وَلا تَنَافَسُوا ))، وإنما يرويها بإسناد آخر وهو إسناد مالك عن أبي الزناد عن الأعرج، فهنا أدرج هذه اللفظة في إسناد مالك عن الزهري عن أنس.

## المتن:

القارئ:

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك هو متن ذلك الإسناد.

كحديث ابن ماجة قال: حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي حدثنا ثابت بن موسى عن شَرِيك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ)).

قال الحاكم: أصل هذا الكلام أن ثابت بن موسى دخل على شَريك بن عبد الله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فسكت شريك ليكتب المستلمي، فلما نظر شريك إلى ثابت قال: ((مَنْ

كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ))، وقصد شريك بذلك ثابت لزهده، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، وسرقه من ثابت جماعة من الضعفاء.

## الشرح:

يعني هذا النوع من الإدراج على سبيل الوهم، يعني الآن هذا الحديث له قصة، وهي أن ثابت بن موسى وهو صدوق، فيه شيء من الغفلة، دخل على شريك القاضي وهو يحدث، قال: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فسكت شريك ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت هذا وهو من أهل الصلاح، يعني وقف ولم يذكر الحديث الذي كان يريد أن يحدث به فقال: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ))، فالسامعون ظنوا أن شريكًا يحدث بالإسناد السابق مع هذا الكلام، فكأنه قال: حدثنا الأعمش عن

أبي سفيان عن جابر: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ))، وتنوقل هذا الحديث، وهو كلام مدرج قيل لسبب، فظنه الناس أنه حديث مروي بهذا الإسناد.

**المتن:**

القارئ:

الثاني: وأما مدرج المتن: فهو أن يقع في المتن كلام متصل به ليس منه بل من كلام بعض الرواة، وأقسامه ثلاثة:

الأول: إدراج في آخر المتن، وهو الأكثر.

كقول ابن مسعود في حديث تعليم النبي - صلى الله عليه وسلم - إياه التشهد في الصلاة، أي كقوله: ((إذا قلت هذا التشهد فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاتُكَ، نْ شَئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ ))، فقد بيَّن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عند أبي داود أن هذا من قول ابن مسعود

لا من قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –.

الثاني: الإدراج في أثناء المتن، وهو قليل.

كخبر هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان: (( مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ فَلْيَتَوَضَّأْ )).

وقوله: (( أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ )) من قول عروة لا من قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –؛ كما بينه جماعة من المحدثين منهم أيوب السختياني، وحماد بن زيد.

الثالث: إدراج في أوله، وهذا أقل وقوعًا من الثاني.

كحديث رواه الخطيب من طريق شباب بن سَوار وأبي قَطَن عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة: (( أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)) ، فقوله: ((أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)) من كلام أبي هريرة؛ كما في رواية الصحيحين.

## الشرح:

يكفي إلى هنا.

النوع الثاني أوضح من الأول، إذا كان هناك شيء من الغموض في إدراج الإسناد، بكثرة القراءة يترسخ ويُفهم - إن شاء الله -، أما إدراج المتن فهو أوضح، وبيَّن الشيخ أن مدرج المتن هو أن يقع في المتن كلام متصل به ليس منه بل من كلام بعض الرواة، يعني يُدخل في المتن - في متن الحديث - كلام من كلام الصحابي أو من كلام التابعي، وليس من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وهو أقسام:

القسم الأول: إدراج في آخر المتن، وهو الأكثر.

لأن الراوي حينما يسوق المتن، بعد ذلك يتكلم بكلام، فيظنه السامعون ملحقًا بالحديث وليس كذلك.

مثاله: قول ابن مسعود - رضي الله عنه - في حديث تعليم النبي - صلى

الله عليه وسلم – إياه التشهد في الصلاة، قال: ((إذا قلت هذا التشهد فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاتُكَ ، نْ شَئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ )).

يعني بعض الرواة جعلوا هذا الكلام، يعني قوله: ((إذا قلت هذا التشهد فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاتُكَ)) وصلوه بالحديث، فأوهموا أنه من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم –، وليس كذلك، فقد بيَّنت بعض الروايات أن هذا كلام ابن مسعود يخاطب به التابعي؛ كما بيَّن ذلك عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان كما عند أبي داود في «سننه»، بيَّن أن هذا من كلام ابن مسعود – رضي الله عنه – لا من قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –.

النوع الثاني: الإدراج في أثناء المتن.

يعني في وسطه. وهو قليل.

كخبر هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان: (( مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ فَلْيَتَوَضَّأْ )).

الأنثيان: الخصيتان، وأما الأرفاغ: فأصول الآباط والأفخاذ، أصول الآباط والأفخاذ تسمى أرفاغًا، يعني الرفغ أصل الفخذ أو أصل الإبط.

هذا الحديث قول الراوي في الحديث: ((أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ)) مدرج ليس من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإنما هو من كلام عروة بن الزبير رحمه الله؛ كما بيَّنه جماعة من المحدثين منهم: أيوب السختياني، وحماد بن زيد.

النوع الثالث: إدراج في أوله.

في أول المتن، وهو أقل وقوعًا؛ لأن العادة - كما تقدم - أن الراوي يذكر الحديث ثم يتكلم، أما هذا النوع فيُدرج في أول المتن.

ومنه حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: (( أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))، فهذا الحديث بهذا اللفظ فيه إدراج وهو قوله: ((أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)) بيَّن ذلك الخطيب البغدادي في كتابه: «الفصل

للوصل المدرج في النقل» وأسنده عن بعض الرواة، بينوا أن أبا هريرة – رضي الله عنه – قال: «أسبغوا الوضوء قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «ويل للأعقاب من النار»، يعني فصل بين كلامه وكلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

اقرأ.

**المتن:**

القارئ:

س: بم يعرف الإدراج؟

ج: يُعرف بواحد من ثلاثة أمور:

الأول: الرواية المفصلة للقدر المدرج؛ كحديث أبي هريرة المتقدم آنفًا، قد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة: ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)).

الثاني: التنصيص من بعض المطلعين عليه؛ كحديث بُسرة بنت صفوان

المتقدم أيضًا، فإنه قد نصَّ أيوب السختياني وحماد بن زيد على أن فيه إدراجًا.

الثالث: استحالة كون النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله؛ كحديث أبي هريرة مرفوعًا: ((للعبد الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)) ، فقوله: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ... إلى آخره)) من كلام أبي هريرة؛ لأنه يمتنع من النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتمنى الرق، ولأن أمه إذ ذاك ليست موجودة حتى يبرها.

وأسباب الإدراج التي تحمل الراوي على الإدراج فسببان:

الأول: سبب في أول الحديث.

الثاني: سبب في وسط الحديث.

أما الإدراج في أول الحديث: فسببه أن الراوي يقول كلامًا، ويذهب

مـذهبًا يريـد أن يقويـه بالحـديث، فيـأتي بكلامـه، ثـم يـأتي بدليلـه وهـو الحديث، بلا فاصل بينهما، فيتوهم السامع أن الكل حديث فيرويه على هذا الوهم.

وأما الإدراج في الوسط فله سببان:

الأول: أن يستنبط الراوي من الحديث حكمًا، فيـذهب إلـى اسـتنباطه في أثناء روايته الحديث وقبل فراغه منها، فيتوهم أن ذلك كله من الحديث، فيرويه على هذا.

الثاني: أن يقصد إلى تفسير بعض الألفاظ الغريبة في أثناء الرواية.

وأجمع أهل الحـديث والفقـه علـى أن تعمـد الإدراج حـرام لمـا فيـه مـن عزو القول لغير قائله، إلا إذا كان لتفسـير غريـب في الحـديث أو اسـتنباط حكم.

## الشرح:

يكفي إلى هنا، ننتهي من المدرج أولًا، ثم ننتقل إلى النوع الذي يليه.

يقول الشيخ - رحمه الله -: يُعرف الإدراج بواحد من ثلاثة أمور:

الأول: الرواية المفصِّلة للقدر المدرج؛ كحديث أبي هريرة المتقدم آنفًا.

قد جاء في الصحيحين عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))، وأيضًا بُيِّن في كتاب «الفصل للوصل» القصة التي فيها بيان أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال: ((أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)) يخاطب شخصًا، ثم قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ)).

الثاني: التنصيص من بعض المطلعين، يعني أهل العلم؛ كما نص أيوب السختياني وحماد بن زيد على ما وقع من إدراج في حديث بسرة، من

إدراج كلام عروة بن الزبير وقوله في الحديث: «أو أنثييه أو رفغيه».

الأمر الثالث: استحالة كون النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله، وهذا مثاله حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعًا: ((للعبد الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)) ، فقوله: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ.... إلى آخره)) من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه -.

ما الذي دلَّ عليه؟

دل عليه أنه يمتنع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يتمنى الرق، لأن الأنبياء لا يكونون أرقاء؛ ولأن أمه إذ ذاك ليست موجودة حتى يبرها، كيف يقول: ((وَبِرُّ أُمِّي)) والنبي - صلى الله عليه وسلم - ماتت أمه وهو صغير في السن؟

وهذا الإدراج الذي يقع في وسط الحديث أو في أوله له أسباب.

أما ما كان في أول الحديث، فسببه أن الراوي يقول كلامًا ويذهب مذهبًا يريد أن يقويه بالحديث، مثاله: حديث أبي هريرة الذي مر، هو قال: ((أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)) واستدل بعد ذلك بكلام النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))؛ لأنه إذا لم يسبغ وضوءه، فإنه يتعرض لهذا الوعيد الذي في الحديث.

لا شك أن قوله: ((أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ)) ورد في أحاديث أخرى، أيضًا صحيحة، لكن في حديث أبي هريرة هذا، حديث ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))، كان من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه - نفسه.

وأما الإدراج في الوسط، فله سببان:

- الأول: أن يستنبط الراوي من الحديث حكمًا، فيذهب إلى استنباطه في أثناء روايته الحديث وقبل فراغه منه، فيتوهم يعني السامع أن ذلك كله من الحديث، فيرويه على هذا.

يعني فيتوهم السامع أو الراوي أن ذلك كله من الحديث فيرويه على هذا.

هذا مثاله حديث عروة، هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة؛ لأن عروة لما ذكر قوله: ((مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ)) استحضر أنه يشبه مس الذكر مس الأنثيين والرفغين، فذكرهما على سبيل الاستنباط، ثم أكمل الحديث، وقال: ((فَلْيَتَوَضَّأْ)).

- النوع الثاني من أسباب الإدراج في الوسط: أن يقصد إلى تفسير بعض الألفاظ الغريبة في أثناء الرواية.

يعني مثل ما جاء في حديث بدء الوحي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتحنس الليالي ذوات العدد، قال الزهري: ((وَالتَّحَنُّثُ هُوَ التَّعَبُّدُ)) يعني في الحديث: ((وَالتَّحَنُّثُ هُوَ التَّعَبُّدُ))ليس فيه: «قال الزهري» لكن بيَّن العلماء: أن قول الراوي: ((وَالتَّحَنُّثُ هُوَ التَّعَبُّدُ))هذا

مدرج من كلام الزهري، وليس من كلام عائشة – رضي الله عنها – التي حدثت بالحديث.

والمقصود بهذا بيان الغريب؛ لأن كلمة التحنث كلمة غريبة، فاحتاج أن يفسرها ويبينها.

وأجمع أهل الحديث والفقه على أن تعمد الإدراج حرام؛ لأنه يوهم أن هذا الكلام من كلام النبي – صلى الله عليه وسلم –، وليس كذلك، لما فيه من عزو القول لغير قائله، إلا إذا كان لتفسير غريب في الحديث أو استنباط حكم.

**المتن:**

القارئ:

والنوع الثالث من أنواع المخالفة: المقلوب: وهو ما كانت المخالفة فيه بالانعكاس، وأقسامه ثلاثة:

الأول: قلب في السند، وهو على قسمين:

(أ) أن يقدم أو يؤخر في اسم الراوي وأبيه؛ كقول الراوي في مرة بن كعب: كعب بن مرة.

(ب) أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ أو مشهورًا بإسناده، فيغيره أحد الوضاعين بآخر؛ كحديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد بن عمرو النَّصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: ((إِذَا لَقِيتُمْ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ)) قلبه حماد بن عمرو النصيبي وهو عند مسلم عن سهيل [بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة] [وقال الشارح: تُراجع هذه التتمة].

الثاني: قلب في المتن؛ كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففي بعض روايات هذا الحديث: ((وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ)) ،

والصحيح أنه: ((حَتَّى لا تَعْلَمُ شِمَالُهُ)).

والثالث: القلب فيهما معًا؛ كمثل ما وقع للبخاري مع أهل دار السلام، قلبوا مائة حديث وأخذوا إسناد كل متن، فجعلوه على متن آخر، ومتن هذا فجعلوه بإسناد آخر، ولا يجوز هذا القلب إلا لامتحان حفظ المحدِّث.

## الشرح:

يكفي إلى هنا.

من أنواع المعل التي تقع فيها المخالفة: المقلوب، وبيَّن الشيخ -رحمه الله -أن المقلوب تكون المخالفة فيه بالانعكاس، يعني بالعكس، يعني إبدال راوٍ أو سند أو لفظ براوٍ آخر أو سندٍ آخر أو لفظ آخر، هذا هو الانعكاس، يعني الإبدال، القلب هو الإبدال.

وبيَّن أن أقسامه ثلاثة:

الأول: قلب في السند، وهو على قسمين:

- أن يكون هناك تقديم في اسم الراوي وتأخير، يعني كعب بن مرة يجعله مرة بن كعب، سعيد بن سنان يجعله سنان بن سعيد، القلب في اسم الراوي واسم أبيه.

- الثاني أن يكون الحديث مشهورًا براوٍ أو مشهورًا بإسناد، فيغيره أحد الوضاعين بآخر، وهذا في الاصطلاح يسمى سرقة الحديث، إذا أبدل الراوي إسناد حديث بإسناد حديث آخر يسمى سرقة الحديث؛ كما فعل حماد بن عمرو النصيبي بروايته لحديث ((إِذَا لَقِيتُمْ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ))، جعله من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وإسناده عند مسلم مخالف لهذا الإسناد، ويحتاج إلى مراجعة، إسناد مسلم نراجعه، الذي في ذهني أنه من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - وليس من حديث أبي هريرة.

الشاهد: أن حماد بن عمرو النصيبي، وهو متهم بالكذب، أبدل إسناد حديث ((إِذَا لَقِيتُمْ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا تَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ)) الإسناد المعروف أبدله بهذا الإسناد، فجعله من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

لماذا يفعل ذلك؟

من أجل الإغراب، ومن أجل أن يقول للناس: أنا عندي إسناد لهذا الحديث ليس عندكم، وهذا كما قلنا يسمى في الاصطلاح: سرقة الحديث.

النوعان الماضيان القلب في الإسناد.

النوع الثاني: القلب في المتن.

مثاله: حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ورد في «صحيح مسلم» عند قوله: ((وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا

تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ)) كذا وقع في «الصحيح»، في «صحيح مسلم»، والصحيح: ((حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ))؛ كما جاء في «صحيح الإمام البخاري» وغيره من الكتب، فهذا قلب في اللفظ بالتقديم والتأخير، ويميل القاضي عياضي في «شرحه على صحيح مسلم» أن هذا القلب وقع من الرواة عن مسلم لا من مسلم نفسه، ويستدل لذلك بأن الإمام مسلمًا قد أخرج بعد هذا الحديث حديثًا من طريق الإمام مالك في «الموطأ»، وقال: «مثله»، يعني أن ما جاء في «موطأ الإمام مالك» لفظه مثل اللفظ الذي ساقه الإمام مسلم، والحديث في الموطأ لفظه على اللفظ الصواب ((حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ)) ، فيستدل بهذا على أن هذا الخطأ وقع من الرواة عن مسلم لا من مسلم نفسه.

النوع الثالث من أنواع القلب: أن يقع القلب في الإسناد والمتن؛ كما وقع في قصة أهل بغداد وهم المقصودون بقول الشيخ رحمه الله: «مع

أهل دار السلام» دار السلام يقصد بغداد، مدينة بغداد، المدينة المعروفة، فإنه لما قدم الإمام البخاري إلى بغداد، وسمع الناس به، احتشد الناس به، وجاؤوا بعشرة أشخاص، وحفَّظوا كل شخص من هؤلاء الأشخاص عشرة أحاديث مقلوبة الأسانيد، كل حديث جعلوا له متنًا ليس هو المتن الذي يُروى بالإسناد الصحيح المعروف، فقلبوا الأسانيد، فصارت مئة حديث مقلوبة، فلما جاء الإمام البخاري بدأوا يسألونه عن هذا الحديث، فبدأ الأول وقال: ما تقول في الحديث الذي يرويه فلان عن فلان عن فلان ومتنه كذا؟ فقال البخاري: لا أعرفه، الثاني كذلك يقول: لا أعرفه، الثالث كذلك يقول: لا أعرفه، إلى أن انتهت المائة كلها، ثم قال لهم: أما الحديث الأول الذي سأل عنه فلان وهو كذا، الصواب أنه كذا وكذا، وأعاد الحديث الخطأ وبين وجه الصواب فيه، ثم الثاني ذكره كذلك، حتى انتهى من المئة، فتعجب الناس ليس من حفظه للصواب،

وإنما من حفظه للخطأ لأول وهلة، يعني من أول وهلة سمع الخطأ وحفظه فبيَّن أيضًا الصواب فيه، فهذا القلب يسمى القلب للامتحان، وجوزه أهل العلم للضرورة، عند الضرورة، نعم.

لذلك قال الشيخ: ولا يجوز هذا القلب إلا لامتحان حفظ المحدث.

وأهل بغداد أرادوا أن يختبروا حفظ الإمام البخاري، وهل ما يسمعون عنه كما سمعوا أم لا؟

الآن يعني بقي وقت يسير، طيب نكمل المزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب.

المتن:

القارئ:

النوع الرابع من أنواع المخالفة: هو المزيد في متصل الأسانيد، وهو ما كانت المخالفة فيه بزيادة في أثناء الإسناد الذي ظاهره الاتصال؛

كحديث رواه النسائي، قال: أخبرنا محمد بن المثنى قال حدثنا عثمان بن عمر قال حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق عن عائشة ((أن النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَدَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ)).

فهذا الحديث قد خالف فيه عامة أصحاب شعبة عثمان بن عمر، فلم يذكروا مسروقًا.

قال النسائي: أخبرني أحمد بن عبد الله بن الحكم قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه حدَّث أنه سمع عائشة تقول: « أن النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ....» الحديث، فإذًا كان عدم ذكره أرجح كما في هذه الرواية الثانية.

## الشرح:

المزيد في متصل الأسانيد من أنواع العلل الخفية، وإذا كان مر معنا في

أنواع الانقطاع أن هناك سقط في الإسناد، فالذي يقع هنا العكس، أن تقع الزيادة في الإسناد، والصحيح عدم وجود هذه الزيادة.

ومثَّل الشيخ بمثال واضح وهو حديث يرويه عثمان بن عمر قال حدثنا شعبة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق عن عائشة – رضي الله عنه –: ((أن النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَدَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ))، هذا الإسناد كما ترون: شعبة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق عن عائشة.

قالوا: الصواب أن ذكر مسروق في هذا الإسناد ماذا؟ خطأ، والصحيح أن الحديث يرويه إبراهيم بن محمد عن أبيه عن عائشة – رضي الله عنه –ا مباشرةً دون أن يُذكر مسروق في الإسناد.

ومما يدل على ذلك – على أن ذلك هو الصواب – أن عددًا من أصحاب شعبة رووه كذلك عن شعبة، ومرَّ معنا أن العدد الأكثر إذا كانوا

ثقات فإن حديثهم يكون هو المحفوظ، وحديث الثقة وحده يكون هو إيش؟ الشاذ، أو الخطأ، فهنا عثمان بن عمر خالفه عدد كثير من أصحاب شعبة، فرووا الحديث دون ذكر مسروق.

وأيضًا تلاحظون أن الراوي عن شعبة في الإسناد الذي أبرزه النسائي: محمد بن جعفر غندر، ومر معنا سابقًا قلنا: هذا من أتقن الرواة عن شعبة، وكانوا فيه غفلة، فالغفلة التي عنده غفلة تتعلق بالدنيا، وأما في إتقان الرواية فهو من أتقن الرواة عن شعبة - رحمهم الله جميعًا -.

**المتن:**

القارئ:

والنوع الخامس من أنواع المخالفة: المضطرب، وهو لغةً: عدم الاستقرار على شيء واحد.

واصطلاحًا: كل حديث اختلف راويه فيه فرواه مرةً على وجه، ورواه

مرةً على وجه آخر مخالف للأول، وهو قسمان:

الأول: مضطرب المتن.

والثاني: مضطرب السند.

مثاله في المتن: حديث البسملة، فإنه مختلف في ألفاظه اختلافًا كثيرًا، فمنهم من يقول: ((صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، فكانوا لا يقرأون بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) ، ومنهم من قال: ((فكَانُوا لاَ يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) ، ومنهم من قال: ((فكَانُوا يقرأون بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ))، ومنهم من قال: (( فكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ))

ومثاله في السند: حديث أبي بكر عند الدارقطني قال: يا رسول الله أراك شبت، قال: ((شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا)) ، فهذا حديث مضطرب السند؛ لأنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو

عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلًا، ومنهم من رواه عنه موصولًا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة.

ولا يوصف المضطرب بالضعف إذا أمكن الجمع أو ترجحت إحدى الراويتين على الأخرى.

## الشرح:

يكفي إلى هنا.

ذكر الشيخ - رحمه الله -هاهنا النوع الخامس من أنواع المعل الذي يُعل بسبب المخالفة، وذكر نوع المضطرب وبيَّن أنه في اللغة يُراد به: عدم الاستقرار، الاضطراب هو عدم الاستقرار على شيء واحد.

أما في الاصطلاح: فهو كل حديث اختلف راويه فيه، فرواه مرةً على وجه، ورواه مرةً على وجه آخر مخالف للأول، وهو قسمان:

الأول: مضطرب المتن.

والثاني: مضطرب السند.

ومثَّل لمضطرب المتن بحديث البسملة، حديث البسملة هذا من أشهر الأحاديث التي يمثل بها المحدثون للاضطراب؛ لأنه يعني هو جاء من حديث أنس – رضي الله عنه –: ((صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، فكانوا لا يقرأون ببِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))، وفي لفظٍ: ((فكَانُوا لاَ يَجْهَرُونَ بْبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) نراجعها، وفي لفظٍ: ((فكَانُوا يقرأون بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))، وفي لفظ: (( فكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ))، فالحديث واحد، حديث أنس، والألفاظ بينها اختلاف، وبينها تعارض؛ فلذلك عدَّ أهل العلم هذا الحديث من أمثلة المضطرب.

وبعضهم يذكر حديثًا آخر لكن الصحيح أنه لم يقع فيه اضطراب، وهو

حديث فاطمة بنت قيس: ((لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ))، ورُوري بلفظٍ – وهذا هو اللفظ الصحيح –: ((إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ))، هذا يُضرب مثالًا أيضًا للمضطرب في المتن، والصحيح أن رواية النفي لم تثبت، ذكرت في سنن ابن ماجة، أما أغلب المصادر على رواية الإثبات، والمقصود هنا الحق غير الواجب.

أما مثال المضطرب في الإسناد، فأشهر مثال له حديث ((شَيَّبَتْنِي هُودٌ)) وبيَّن الشيخ – رحمه الله –وجه الاضطراب؛ لأن كل الأسانيد مدارها على أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة، فمرةً يُروى عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر، ومرةً يُروي عن أبي إسحاق عن عكرمة مرسلا، ومرةً يُروى عن أبي إسحاق عن عكرمة عن سعد بن أبي وقاص، ومرةً يُروى عن أبي إسحاق عن عكرمة عن عائشة، فهذا اضطراب، اختلاف كثير، مع أن مخرج الحديث واحد؛ فلذلك حكم

العلماء بأن هذا الحديث مضطرب، وأنه غير صحيح.

ثم بيَّن الشيخ قاعدة، وهي: أنه لا يُوصف المضطرب بالضعف إذا أمكن الجمع، أو ترجحت إحدى الروايتين على الأخرى.

إذا وقع في الحديث اضطراب، اختلاف، هذا يرويه على وجه، وهذا يرويه على وجه، فننظر هل يمكن الجمع أو لا؟ أو هل يمكن الترجيح أو لا؟ فإذا أمكن الجمع أو الترجيح فإن الاضطراب هذا لا يُعدُّ مؤثرًا بالضعف على ذلك الحديث.

فالأحاديث التي نجد فيها اختلاف، ويمكن الترجيح، ترجيح رواية من الروايات لكون راويها أحفظ، أو الجمع بين تلك الروايات، ففي هذه الحالة لا يُحكم بأن هذا الاختلاف يسبب ضعفًا لإمكان الجمع أو الترجيح.

طيب، نكتفي بهذا القدر، ونكمل غدًا - إن شاء الله -، ونأخذ بعض

الأسئلة إذا كان هناك أسئلة، والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد.

## الأسئلة:

السؤال:

- هذا أحد الإخوان يقول: لو تخصصون درسًا تحدثوننا فيه عن سيرة الشيخ الوالد - رحمه الله تعالى -وغفر له.

الجواب:

يعني أيام الدورة محدودة، فإذا أمكن يعني التنسيق مع المشايخ المقيمين للدورة أن يكون هناك درس أو محاضرة في ترجمة الوالد وسيرته، لا بأس، وإلا أنا قد سجلت عدة محاضرات موجودة في شبكة الإنترنت منها في الجامعة الإسلامية، ومنها في أماكن أخرى في سيرة الوالد - رحمه الله تعالى -، فإذًا الأمر يعود إلى المشايخ المنظمين

للدورة، إذا كان الوقت يسمح في تخصيص درس من الدروس لترجمة الوالد وذكر سيرته، فأنا مستعد لذلك، نسأل الله العون والتوفيق.

السؤال:

- يسأل الأخ يقول: أرجو بيان مسألة المدلسين وعنعناتهم في الصحيحين التي لم يوجد لها تصريح بالسماع.

الجواب:

ما يوجد من أحاديث معنعنة في الصحيحين فإنها محمولة على السماع، ولا نقول: إن هذا بمجرد إحسان الظن، إنما هذا لأن صاحبي الصحيح اشترطا الاتصال في أسانيد الصحيح، فما يوجد من عنعنات للمدلسين في الصحيحين، فهي محمولة على السماع، وقد تتبع بعض الباحثين، أحد الباحثين تتبع أحاديث المدلسين في الصحيحين في رسالتين دكتوراه وماجستير، وخرج أيضًا بهذه النتيجة: أن أحاديث المدلسين المعنعنة في

الصحيحين إما يجدها بالسماع في الصحيحين أنفسهما، وإما أن يجدها في خارج الصحيحين بالسماع، وإما أن تكون من طريق الرواة المكثرين عن هؤلاء المدلسين الذين لا يحتاجون إلى أن يدلسوا عنهم، ونحو ذلك.

السؤال:

- يقول أخونا: ما الفرق بين الضعف الشديد والمتوسط والخفيف؟

الجواب:

أما الضعف الشديد: فأظنه واضح، يعني مثل: فحش الغلط بسبب أنه قد زاد احتمال خطئه على احتمال صوابه زيادةً كبيرة، أو شدة الغفلة، عنده ذهول شديد عن الإتقان فقلما يصيب، فهذا ضعف شديد، وكذلك الاتهام بالكذب ضعف شديد.

أما الضعف اليسير: يعني مثل مراسيل كبار التابعين، ضعفها يسير؛ لأن

غالب روايات كبار التابعين عمن؟ عن الصحابة، ففيها شيء من الضعف لكنه ضعفها غير شديد، ولا هو متوسط بل هو ضعف يسير؛ ولذلك بعض أهل العلم قالوا بقبولها، أو بقبول بعضها؛ كمراسيل سعيد بن المسيب.

أما الضعف المتوسط: كرواية سيئ الحفظ، ومراسيل أوساط التابعين، وحديث مثلًا المجهول - مجهول الحال -، هذا من الضعف المتوسط.

إنما الذي نستفيده في مبحث الحسن أنه إذا كان الضعف شديدًا، فإنه لا يرتقي ولا ينجبر بتعدد الطرق.

أما إذا كان الضعف متوسطًا أو خفيفًا، فإن الحديث ينجبر بتعدد الطرق.

السؤال:

- يسأل أخونا يقول: ما هي الشروط التي اشترطها الترمذي للحسن؟

الجواب:

كما قلت أكثر من مرة: هو اشترط ثلاثة شروط في الحديث الحسن، وبينها في كتابه «العلل الصغير» الذي في آخر «الجامع»:

الشرط الأول: أن يكون الراوي غير متهم بالكذب راوي الحديث.

الشرط الثاني: ألا يكون الحديث شاذًّا.

والشرط الثالث: أن يُروى الحديث من غير وجه، يعني: تتعدد طرقه، أو يكون له شواهد، واضح الشروط يا إخون؟

السؤال:

- يقول: مرةً أخيرة لم أفهم قول ابن حبان: «لا يوجد حديث عزيز».

الجواب:

هذا تكرار من أسئلة أمس، على كلٍّ، هو كما قلتُ يوم أمس: ابن حبان يقصد إنه لا يوجد حديث ليس له إلا إسنادان عن صحابيين، ولم تتفرع

الأسانيد في ذانك الإسنادين، هذا مقصود ابن حبان.

السؤال:

- يقول السائل: إذا كان التدليس ثلاثة درجات، الدرجة الأولى، وهو أن يروي عمن عاصره ولم يلقه تتداخل مع المرسل الخفي، فما الفرق بينهما؟

الجواب:

يعني أظن أنني - يعني - فصلتُ الكلام وقلت إنه على كلام الحافظ ابن حجر هناك فرق واضح، فإن المرسل الخفي رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أما التدليس عند الحافظ ابن حجر فهو رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه، فهنا فرق واضح بين المرسل الخفي والتدليس، لكن على كلام ابن الصلاح والعراقي، فإن التدليس - هو الثاني هذا رواية الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن سمع منه ولم

يسمع من حديثًا معينًا – وكذلك الإرسال الخفي الذي ذكره ابن حجر – وهو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه – كلها يشملها اسم الإرسال الخفي، فيصير التدليس داخلًا في الإرسال الخفي.

السؤال:

– يقول أخونا: ما الفرق بين المنقطع والمقطوع؟

الجواب:

اصطلح المحدثون أن المنقطع ما سقط من أثناء سنده راوٍ، وأما المقطوع فهو ما رواه التابعي، ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل، هذا يسمى مقطوعًا، لكن جاء في كلام بعض المحدثين؛ كالإمام الشافعي والطبراني والدارقطني والحميدي وصف المنقطع بالمقطوع، يعني يعبرون عما سقط من أثناء سنده بواحد بالمقطوع، يقولون: هذا إسناد مقطوع، بمعنى السقط لا أنه ما أضيف إلى التابعي.

**نكتفي بهذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط www.miraath.net وجزاكم الله خيرا.